

توازن السوق: دور الشركات المملوكة للدولة في التعافي بمرحلة ما بعد الصراع

بقلم عمرو الختالي · 7 يناير 2020

صعود وهيكلة الشركات المملوكة للدولة

على الرغم من أن أول ما يتبادر إلى أذهان الكثيرين عند سماع كلمتي "مملوكة للدولة" إلى جانب "التعافي الاقتصادي" هو الاشتراكية والسيطرة الحكومية والبيروقراطية، إلا أنه وفقاً لشركة المحاسبة "بايس ووترهاوس كوبرز" (PwC)، فإن نسبة الشركات المملوكة للدولة ضمن قائمة "فورشن غلوبال 500" ارتفعت من 9% في عام 2005 إلى 23% في عام 2014. ولا يسع المرء هنا إلا أن يتوقف ويتساءل عن سبب صعود الشركات المملوكة للحكومات وتمتعها بمثل هذا النجاح في جميع القارات دون استثناء.

وفي عام 2022، كانت هناك قرابة 115 شركة من شركات "فورشن غلوبال 500" تخضع لسيطرة حكومية. وإظهاراً لأداء متميز وربحية ملحوظة، يقع المقر الرئيسي لثلثي هذه الشركات في الصين. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه يمتد إلى ما هو أبعد

من آسيا بكثير. على سبيل المثال، تعتبر شركة "فاتينفال" (Vattenfall AB) السويدية، وهي واحدة من أكبر منتجي الحرارة والطاقة في أوروبا، شركة مملوكة بالكامل للدولة وتمتد عملياتها في جميع أنحاء القارة. وبالمثل، في الولايات المتحدة، تعتبر كل من الشركة الوطنية لركاب السكك الحديدية (أمتراك) ومطاحن "ساوث داكوتا ميلر" — وهي واحدة من أكبر مطاحن الدقيق في البلاد — مملوكتين للحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية على التوالي. وهناك عدد لا يحصى من الأمثلة على الشركات الناجحة والمتميزة المملوكة للدولة والتي تعمل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

يقودنا هذا إلى الأسئلة التالية: ما هي هذه الشركات المملوكة للدولة بالضبط، ولماذا تزايدت شهية الحكومات نحوها، وما الدور الذي يمكن أن تلعبه في استدامة النمو الاقتصادي المحلي والمساهمة في خلق قيمة مجتمعية في مناطق ما بعد الصراع مثل ليبيا واليمن وسوريا؟

بحسب التعريف، فإن الشركات المملوكة للدولة هي كيانات تجارية أو شركات تمتلك فيها حكومة محلية أو أجنبية إما حصة أغلبية أو أقلية. ويمكن أن تكون هذه الشركات مملوكة مباشرة للحكومة المركزية، أو لهيئة حوكمة إقليمية أو بلدية. علاوة على ذلك، يمكن للشركات المملوكة للدولة أن تعمل في أي قطاع، بما في ذلك المرافق العامة مثل المياه والنقل والطاقة الكهربائية؛ والاتصالات؛ والخدمات المالية مثل البنوك وشركات التأمين؛ والخدمات الاجتماعية مثل المؤسسات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية والمستشفيات.

الأثر العالمي والسياق الاقتصادي الكلي للشركات المملوكة للدولة

على الصعيد العالمي، بما في ذلك البيئات الخالية من النزاعات، لعبت الشركات المملوكة للدولة دوراً محورياً في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد أصبحت هذه المؤسسات عنصراً أساسياً في الخطط الاقتصادية للعديد من الحكومات الغربية على المستويين الحكومي والبلدي لتوفير الخدمات والتوظيف وتحقيق الأرباح، مع احتفاظ عدد كبير منها بحضور دولي في الاقتصاد العالمي. ووفقاً لدراسة نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فمن بين شركات قائمة "فورشن غلوبال 2000" في الفترة ما بين 2010 و2011، كانت هناك 204 شركات تمثل شركات مملوكة للدولة بالأغلبية، ويمتد حضورها عبر 37 دولة.

وفي العالم العربي، قدمت المملكة العربية السعودية نموذجاً ممتازاً للتدخل الحكومي في تطوير وتعزيز الشركات المحلية من خلال استثمارات ميزانيتية مباشرة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023. ضخ السعوديون استثمارات بمليارات الدولارات في كل قطاع يمكن تصوره في الاقتصاد المحلي، بدءاً من شركات الأدوية وصولاً إلى بناء المستشفيات. كما استثمروا بكثافة في الفنادق، والمدن الكبرى فائقة التطور، والصناعات منخفضة وعالية التقنية، ومنتجات الألبان، وبذور الخضروات، ومزارع الإبل — وكل ذلك بهدف تنويع اقتصاد البلاد، ورفع الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدل البطالة المرتفع الذي كان يقف عند 10.3% في ذلك الوقت.

جدل السوق الحرة

يؤسس معارضو الوجود القوي للشركات المملوكة للدولة حججهم على فكرة أن هذه المؤسسات تتمتع بميزة تنافسية غير عادلة تفوق القطاع الخاص. ويزعمون أن التدخل الحكومي، بمستوياته العالية من التنظيم والبيروقراطية، يمكن أن يترك آثاراً ضارة على الابتكار وروح الريادة البشرية. ومع ذلك، لم تقدم فلسفة السوق الحرة تاريخياً حماية اقتصادية واجتماعية كاملة من الإخفاقات النظامية. وتمنحنا دروس القرن الماضي أمثلة واضحة على ذلك، بدءاً من انهيار السوق الأمريكية عام 1933 إلى ركود ثمانينيات القرن الماضي وانهيار الأسواق المالية عام 2007. وعلى المستوى العالمي، شهدنا نقاط ضعف مماثلة خلال أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، والأزمة المالية الآسيوية عام 1998،

وحالات الركود الدوري اللاحقة في أوروبا وأمريكا.

دور الشركات المملوكة للدولة في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع

في بيئات ما بعد الصراع، وإذا ما أُديرت بشكل صحيح، يمكن للشركات المملوكة للدولة أن تساعد في جلب الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلى المنطقة عبر زيادة الإنتاج الاقتصادي، ومعالجة مشكلات البطالة الحادة، وتعزيز الصورة العامة للحكومة والتصور السائد بأنها تفرض سيطرتها. فبعد سنوات من الحرب والدمار، يتعين على الحكومات المركزية والمحلية إيجاد سبل لإعادة البناء اجتماعياً وسياسياً — والأهم من ذلك — اقتصادياً.

وبدون خلق فرص عمل جديدة للمقاتلين السابقين وعامة السكان، يصبح من الصعب للغاية الحفاظ على الاستقرار السياسي. وتاريخياً، لا سيما في بيئات ما بعد الصراع، نادراً ما يكون القطاع الخاص المحلي مستعداً لتولي التحدي والمسؤولية الفورية لخلق فرص عمل على نطاق واسع وإعادة بناء اقتصاد بأكمله. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما تكون شهية المستثمرين الأجانب لدخول البلدان التي مزقتها الحروب منخفضة للغاية، على الأقل خلال السنوات الخمس الأولى التي تلي تحسن الأوضاع الأمنية.

التحديات الهيكلية للشركات المملوكة للدولة في الدول الهشة

لسوء الحظ، غالباً ما تُصاب الشركات المملوكة للدولة في بيئات ما بعد الصراع بذات العوامل التي أدت إلى الصراع الأصلي في المقام الأول، بما في ذلك الحساسيات العرقية والمناطقية، والفساد، والتفاوت في الدخل، وغياب الفرص العادلة للجميع. وفي الدول النامية، يمكن أن تتحول هذه الشركات إلى ملاذ للفاسدين وذوي المهارات المحدودة على جميع مستويات العمليات والإدارة. لذلك، ليس من المستغرب أن يصبح الصراع على السيطرة على هذه الكيانات ركيزة أساسية لاستمرار النزاع.

وفي منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كانت الأصوات المطالبة بالخصخصة هي الأعلى، لا سيما في بيئات ما بعد الصراع مثل العراق وليبيا وأفغانستان وليبيريا. وقد كُتب لبعض جهود الخصخصة هذه النجاح، بينما أخفق بعضها الآخر — خاصة عندما جاء الدفع نحو الخصخصة على حساب دور حكومي قوي في بناء شركات مملوكة للدولة تهدف إلى سد الفراغ الذي خلفه غياب القطاع الخاص.

سابقة العراق ما بعد الغزو

على سبيل المثال، عند سقوط نظام صدام حسين في العراق، كانت الحكومة تمتلك أكثر من 500 شركة مملوكة للدولة توظف نحو 500,000 عامل من إجمالي قوى عاملة تبلغ 4,000,000 فرد. وعقب انهيار النظام، دفعت سلطة الائتلاف المؤقتة نحو اقتصاد السوق الحرة والخصخصة الكاملة والسريعة. وكان هذا القرار متجذراً في نظريات أيديولوجية بدلاً من الواقع العملي للبيئة المحلية.

والأهم من ذلك أن هذا النهج فشل في إسقاط الاحتياج الملح لتوفير فرص عمل فورية للشباب العراقي في الحسبان — وهي فرص كان القطاع الخاص المحلي الضعيف غير مؤهل تماماً لخلقها. وقد كان للتفكيك الفوري للمؤسسات الحكومية والتجارية القائمة أثر شالّ على البلاد ومجتمعها. وفي الواقع، لا تزال تداعيات ذلك واضحة حتى اليوم، بعد مرور سنوات طويلة على الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. ونظراً لترك الشباب دون أي وسيلة لإعالة أسرهم، وجدت الجماعات الطائفية فرصة سانحة للتجنيد عبر ملء هذا الفراغ المالي. لقد فشلت السلطة المؤقتة في العراق في إدراك أن الاستعادة الفورية للنمو الاقتصادي كانت أمراً حيوياً للسلام المستدام، وتجاهلت تماماً الشركات المملوكة للدولة كحل مجدٍ.

الشركات المملوكة للدولة كركيزة لسلام دائم

ومع ذلك، تظل الحقيقة القائمة هي أنه نظراً لحجم هذه الشركات الهائل وحضورها الهيكلي، فإنها يمكن أن تكون بمثابة حجر أساس في الطريق الطويل نحو السلام، والاستقرار، والتعافي الاقتصادي والسياسي. إن التشغيل والإدارة الناجحين للشركات المملوكة للدولة يمكن أن يفرزا الأمن الأساسي واستقرار السوق اللازمين لتشجيع المستثمرين الأجانب على ضخ رؤوس الأموال، وهو ما يساعد بدوره على نمو القطاع الخاص. وخلال المراحل المبكرة الحرجة من حقبة ما بعد الصراع، يمكن للشركات المملوكة للدولة أن توفر الأساس الجوهري الذي يمكن للمستثمرين المحليين والأجانب البناء والنمو عليه.

وقد لُخصت أهمية الشركات المملوكة للدولة في تحقيق الاستقرار السياسي لدول ما بعد الصراع بشكل أفضل في تقرير صادر عن نيل إيفيرد، المسؤول السابق في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK)، حيث كتب:

"تتيح الشركات المملوكة للدولة فرصاً لدفع الاستراتيجية السياسية الكامنة وراء تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع — وهي فرص لم يفهمها الاستراتيجيون والتكتيكيون السياسيون بشكل كاف. إن جعل الشركات المملوكة للدولة تعمل بشكل صحيح يقدم مزايا فورية وملموسة للسكان المحليين الذين يُعد دعمهم أمراً أساسياً لنيل الثقة والمصداقية... لأنه في حالات ما بعد الصراع، يكون السكان المحليون مصدومين، لذا فإن تقديم تحسينات ملموسة لحياتهم اليومية يمكنهم رؤيتها يمنحهم دفعاً عملياً وحافزاً حقيقياً يواكب عواطفهم وعقولهم."

ووفقاً للتقرير نفسه، فإن الخطوة الأولى في بناء هذه الشركات المملوكة للدولة وتعزيزها تتمثل في إجراء تقييم شامل للأضرار المادية والمالية التي لحقت بها، وذلك لتحديد أي من هذه المؤسسات يمكن إنقاذه وبتكلفة كم. ويمكن لدراسة شاملة لكل من الأسواق المحلية والدولية أن تساعد لاحقاً في توجيه تركيز المنتج نحو العمليات التجارية.

علاوة على ذلك، تعد الحوكمة القوية والشفافية مفتاحين للنجاح على المدى الطويل. ويوصى بشدة بإبعاد كل من القوى العاملة والإدارة التنفيذية عن التسييس، فضلاً عن إمكانية تعيين مدير أجنبي لقيادة المرحلة الأولية من إعادة الهيكلة. وتطلعاً للمستقبل، ينبغي إعطاء الأولوية للمؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية للجمهور، مثل الطاقة الكهربائية، والاتصالات, والنقل، والشركات القائمة على البنية التحتية الأساسية.

في نهاية المطاف، ستحتاج دول مثل ليبيا وسوريا واليمن إلى تصميم برامج شاملة من خلال شركاتها المملوكة للدولة، مدعومة بخطط قصيرة وطويلة الأجل لتوفير فرص عمل فورية للاجئين العائدين، والمقاتلين السابقين، وآلاف الأسر النازحة. ومع ذلك، يجب على هذه الحكومات أن تظل حذرة حتى لا تتسبب في شلل هذه الشركات نتيجة التوظيف المفرط، أو بسبب الإدارة الضعيفة والانتهازية.

إن نجاح هذه الشركات المملوكة للدولة في بيئة ما بعد الصراع سيعتمد بشكل كبير على القيادة الحكومية ونهج إعادة الهيكلة الذي تتبناه. ووفقاً لشركة "بايس ووترهاوس كوبرز" (PwC)، يجب على الحكومات تطبيق صيغة تتضمن رؤية وأهدافاً واضحة لكل شركة. كما يجب بناء الهياكل الداخلية حول الابتكار، وحماية البيئة، وتنمية رأس المال البشري. ويعد إعطاء الأولوية للشفافية، والحوكمة القوية، والانضباط المالي الصارم أمراً ضرورياً. علاوة على ذلك، ينبغي منح الإدارة التنفيذية تفويضات ومهام وأدواراً واضحة، مع تطبيق آليات التدقيق الخارجي. وإذا ما أُديرت هذه الشركات بشكل صحيح بمساعدة المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فإنها يمكن أن تحقق مستوى الاستقرار الذي تشتد الحاجة إليه في بيئة ما بعد الصراع.

إذن، ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من كل هذا؟ من الواضح أن الرأسمالية واقتصادات السوق الحرة لا يمكنها العمل في فراغ دون ضمانات حكومية. وقد تجلى ذلك بوضوح في عام 2008 عندما أنفقت الحكومة الأمريكية 49.5 مليار دولار لشراء حصة تبلغ 61% في شركة صناعة السيارات "جنرال موتورز" لإنقاذها من الإفلاس وتجنب تصفيتها. ووفقاً

لمركز الأبحاث المخصصة لصناعة السيارات (CAR)، فإن هذا التدخل أنقذ أكثر من 2.63 مليون وظيفة في جميع قطاعات الاقتصاد الأمريكي في عام 2009. ومن ناحية أخرى، لا يمكن للشركات المملوكة للدولة أن تتحمل وحدها المسؤولية الكاملة لبناء اقتصاد ما دون المرونة والابتكار المتأصلين في القطاع الخاص.

وفي رأيي، فإن الوجود الحكومي القوي في القطاعات المحلية الرئيسية يعد أمراً ضرورياً خلال فترات الاستقرار ومراحل ما بعد الصراع على حد سواء، وذلك للحماية من الإخفاقات النظامية للسوق. وهنا تحديداً يمكن للشركات المملوكة للدولة أن تلعب دوراً حيوياً، من خلال خلق توازن صحي بين القطاعين العام والخاص. وفي نهاية المطاف، يمكن تحقيق تأسيس اقتصاد الدولة وحمايته من تقلبات السوق الخارجية بشكل فعال من خلال الشركات المملوكة للدولة — شريطة الحفاظ على إدارة كفوءة ومنح القطاع الخاص الحرية في العمل دون عوائق أو تعطيل.

المراجع

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).** *مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات المملوكة للدولة.*
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).** *ملكية الشركات المملوكة للدولة وحوكمتها.*
- **نيل إفِرد (Neil Efird).** *الشركة المملوكة للدولة كأداة لتحقيق الاستقرار.* معهد عمليات حفظ السلام والاستقرار التابع للجيش الأمريكي.
- **البنك الدولي.** *المراقب الاقتصادي لليبيا — إعادة تحديد دور الشركات المملوكة للدولة في ليبيا.*
- **وزارة الخارجية الأمريكية.** *بيانات مناخ الاستثمار لعام 2024: ليبيا — الشركات المملوكة للدولة.*
- **وزارة الدفاع الأمريكية / سلطة الائتلاف المؤقتة والمراجع ذات الصلة بإعادة إعمار العراق.** *إعادة الإعمار الاقتصادي والمؤسسي في العراق بعد عام 2003.*
- **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.** *اقتصاديات الأمن العراقي: العمالة.*
- **مركز أبحاث السيارات (CAR).** *أثر إعادة الهيكلة الناجحة لشركة جنرال موتورز في الاقتصاد الأمريكي.*
- **مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO).** *برنامج إغاثة الأصول المتعثرة (TARP): خروج وزارة الخزانة من جنرال موتورز وكرايسلر وإبراز الأهداف المتنافسة.*
- **صندوق النقد الدولي (IMF).** *مشاركة الحكومة في صناعة السيارات وإعادة هيكلة شركتي جنرال موتورز وكرايسلر.*
- **مجلة فورتشن (Fortune).** *قائمة فورتشن لأكبر 500 شركة عالمية (Fortune Global 500).*
- **البنك الدولي.** *نظرة عامة على ليبيا.*
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).** *الممارسات الجيدة لتعزيز ملكية الدولة.*
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).** *الشركات المملوكة للدولة والاستدامة.*